

## ورقة عمل

دور قطر في مجال تعزيز حقوق كبار السن  
ندوة حماية الحقوق الاجتماعية والقانونية لكبار السن  
بدولة قطر  
الدوحة 30/ سبتمبر 2014

### إعداد

مريم إبراهيم الأنصاري  
مدير إدارة البحوث والتطوير

### الدوحة

سبتمبر 2014



## السيد / رئيس الجلسة

## السيدات والسادة المشاركين

## الحضور الكرام

## السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن سعادتني للاجتماع معكم في هذه الندوة للحوار حول دور دولة قطر في تعزيز حقوق كبار السن في دولة قطر ، ولقد جاء التقرير المعروض إمامكم كثمرة لحوار تشاوري، ونتيجة للتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية بحماية حقوق كبار السن في الدولة، وفيما يلي سوف نستعرض أهم التشريعات والتدابير التي قامت بها دولة قطر في مجال رعاية كبار السن وحماية حقوقهم :

## حقوق المسن في الدستور القطري :

كرس الدستور الدائم لدولة قطر الصادر عام 2004م حق المسن في الباب الثاني تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع حيث نصت البنود التالية على ما يلي :

- المادة (21) من الدستور " الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة لحمايتها ، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها"
- كما حرص الدستور على المحافظة على صحة فئة المسنين من خلال المادة (23) تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفير وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقا للقانون.
- كما ساوى الدستور بين المسنين وغيرهم في الحقوق والواجبات العامة حيث نصت المادة (34) على أن " المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة ".
- كذلك أقر الدستور المساواة أمام القانون للمسنين وغيرهم حيث نصت المادة (35) على أن " الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ".

## حق المسن في الضمان الاجتماعي :

- جاء القانون رقم رقم ( 38 ) لعام 1995 المعدل بللمرسوم بقانون رقم ( 23 ) لسنة 2007م في مجال الضمان الاجتماعي تطويراً لما سبقه من القوانين ، وقد حدد القانون **المسن**: " كل من جاوز الستين عاماً من عمره وليس له عائل مقتدر أو مصدر كاف للعيش".
- ومن أهم التشريعات والتدابير لكفالة الشيخوخة في قانون الضمان الاجتماعي في المادة ( 3 ) حيث ضمن فئة المسنين من الفئات التالية في الأشخاص الذين يستحقون معاشاً ، وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ويوفر الضمان الاجتماعي للمسن مساعدة مالية ، وبدل خادم ، إعفاء من الرسوم وتوفير بعض الاحتياجات .
- كما تجدر الإشارة هنا إلى قرار مجلس الوزراء رقم ( 46 ) 2014 بشأن رفع قيمة المعاش للفئات المنصوص عليها في القانون رقم ( 38 ) لعام 1995 بشأن الضمان الاجتماعي وقواعد منحه .
- كما ضمن قانون الأسرة رقم ( 22 ) لسنة 2006 : حق نفقة الوالدين من كبار السن على الأبناء حيث حيث نصت المواد رقم ( 80،81 ) على ذلك .

## حق المسن في السكن :

- أصدرت دولة قطر في قانون الإسكان رقم (23) لسنة 1972م بناءً على القانون رقم (1) 1964 الخاص بالمساكن الشعبية لتوفير المسكن على نفقة الدولة للعجزة وكبار السن من الذين يتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها من القانون.
- وعند إعادة تنظيم قوانين الإسكان أصدر المشرع القطري القانون رقم (2) لسنة 2007 بنظام الإسكان والذي تضمن حق المواطن القطري في السكن سواء كان من المسنين أو من غيرهم.
- وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2007 بأولويات وضوابط الانتفاع بنظام إسكان ذوي الحاجة وقد كفلت المادة (1/2) للمسن حق الانتفاع بالمسكن حيث نصت على أنه: " ينتفع القطري ذكراً أو أنثى بهذا النظام وفقاً للضوابط التالية: أن يكون من الفئات التي تحتاج إلى رعاية اجتماعية كالمعاق واليتيم والعاجز عن العمل **والمسن...** " .



## حق المسن في العمل :

- أجازات المادة (161) من قانون إدارة الموارد البشرية، رقم (8) لسنة 2009 مد خدمة الموظف إلى سن الخامسة والستين وفي حالات يجوز المد إلى ما بعد الخامسة والستين .
- تضمن قانون التقاعد والتأمينات الاجتماعية أن يتم صرف الراتب الأساسي والعلوة الاجتماعية لتأمين حياة مستقرة لكبار السن بعد تقاعدهم .
- وقد شمل القرار الأميري رقم (50) لعام 2011م المتمثل في زيادة الرواتب الأساسية والعلوة الاجتماعية بواقع 60% المتقاعدين القطريين المدنيين و بواقع (120%) المتقاعدين العسكريين في الدولة .

## الحماية القانونية لفئة المسنين :

- جاء في قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (13) لسنة 1990 حيث تضمنت المادة (516) المعدلة بالقانون رقم (7) لسنة 1995م الذي ينص على حظر إصدار أمر بحبس المدين إذا تجاوز السبعين من العمر .

## سعادة رئيس الجلسة والحضور الكرام .....

لم تقتصر مظاهر الاهتمام بحقوق كبار السن على المجال التشريعي فحسب وإنما تعدت ذلك لتشمل البناء المؤسسي والاستراتيجي والسياسات والبرامج التي سعت لترجمة الحماية التشريعية لحقوق كبار السن إلى واقع ملموس. فقد تم إنشاء وتأسيس العديد من الهيئات و المؤسسات واللجان المعنية بتعزيز وحماية حقوق كبار بمفهومها الشامل الغير قابل للتجزئة على المستويين الحكومي وغير الحكومي ، وإصدار العديد من السياسات والبرامج لتمكين كبار السن من العيش بكرامة، ومنها :

**أولا : أهم الهيئات الخاصة التي تحمي المسنين وتقدم الخدمات لهم :**

## • المجلس الأعلى للصحة :

- بدأت الخدمات الصحية لكبار السن بمؤسسة حمد الطبية في عام 1982م بحيث تم تحول مستشفى الرميلة إلى مركز إعادة تأهيل للأشخاص البالغين العاجزين وكبار السن ( المسنين ) والأطفال ذوي الإعاقات .
- وفي عام 1985 بدأ العمل أيضا بعيادة الرعاية اليومية لكبار السن لتحسين واستعادة الوظائف الطبيعية للأعضاء البدنية وتأخير تدهور الحالة الجسمانية.
- كما تم إنشاء وحدة العناية الطويلة الأمد لأسباب اجتماعية فضلا عن إدارة التأهيل الطبي التي تقوم بالتغطية الطبية الكاملة لجميع الحالات التي تستوجب تدخل العلاج الطبيعي .
- برنامج الرعاية المنزلية ، و يتم خلاله إجراء زيارات منزلية للمرضى من ذوي الحالات المستعصية ، وذلك من قبل فريق يتألف من طبيب وممرضة وأخصائي اجتماعي.

## • المؤسسة القطرية لرعاية المسنين عام 2003

- بناءً على القرار الوزاري رقم (8) لسنة 2003م تم الموافقة على تأسيس المؤسسة القطرية لرعاية المسنين بتوجيهات من صاحبة السمو الشيخة / موزا بنت ناصر المسند ، وهي مؤسسة خاصة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، و تم اعتماد نظامها الأساسي في يناير 2003 ، وتعمل المؤسسة على :
1. إيواء المسنين الذين تعجز أسرهم عن رعايتهم أو من ليس لديهم أسر ترعاهم.
  2. توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية المناسبة لهم.
  3. تقديم خدمات الرعاية للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم.
  4. توعية الأسر لاحتضان المسنين وتوجيههم لأفضل أساليب العناية بهم.
  5. تأهيل المسنين لمواجهة مشكلة كبر السن والتأقلم معها.
  6. إدماج المسنين في المجتمع كل حسب قدراته .
  7. تقديم أفضل الرعاية للمسنين والحفاظ على حقوقهم الاجتماعية والمعنوية.

وباشرت المؤسسة على استقبال الحالات في مركز الرعاية الداخلية في عام 2007م ، ووضعت المؤسسة برنامجاً للرعاية الداخليّة الدائمة طويلة الأمد، والرعاية القصيرة الأمد، والرعاية المنزليّة، والرعاية اللاحقة لخدمة كبار السن من الجنسين .

ولقد تبنت المؤسسة مشروع إستراتيجيتها العامة لعام 2011م في ضوء الإستراتيجية الوطنية 2011-2016م والإستراتيجية العامة للأسرة وقد تضمنت المجالات والأهداف الإستراتيجية التالية :

- الهدف الإستراتيجي الأول : تهيئة البيئة المناسبة وتوفير الرعاية الشاملة و التأكيد على القيم الدينية والاجتماعية التي تؤمن لكبار السن حياة كريمة ، والسعي الدائم لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية ( النهارية والمنزلية ) التي ترفع من مشاركتهم في الحياة الاجتماعية ، وتعزز من دورهم في المجتمع وترفع من وعي المجتمع أفرادهم ومؤسساتهم بحقوقهم وإمكانياتهم .

- الهدف الإستراتيجي الثاني : العناية بصحة كبار السن بتطوير الرعاية الصحية والنفسية الشاملة ، وتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية لهم وفق نظام متكامل عالي الجودة ، ورفع مستوى اهتمام المجتمع بالصحة النفسية لكبار السن، وتعزيز مفهوم كبير السن لذاته ولطبيعة المرحلة التي يعيشها.
- الهدف الإستراتيجي الثالث : تسخير الإعلام المرئي والمسموع والمقروء لبحث الرسائل الإيجابية والإرشادات والتوجيهات لجذب المجتمع للمشاركة في تعزيز العمل مع كبار السن وذويهم ، ولإبراز دور كبار السن في المجتمع وترسيخ النظرة الإيجابية نحوهم من خلال تحقيق تلك المشاركة المجتمعية وتفعيلها وتفعيل التواصل مع الجهات المجتمعية الأخرى لخدمة قضايا كبار السن.
- الهدف الإستراتيجي الرابع : دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسة بإجراء البحوث الميدانية عالية الجودة متخصصة بلشيخوخة وقضايا كبار السن وحاجاتهم ، وتوفير كافة مستلزمات البحث العلمي وتقديم نتائج شاملة ودقيقة حول هذه القضايا بالتعاون مع الجهات المعنية والأخذ بهذه النتائج .
- الهدف الإستراتيجي الخامس : استمرار الدور المؤسسي الحديث والمتطور لتعزيز دور المجتمع المدني بصورة أكبر من خلال مشاركته ودعمه للمؤسسة ولكبار السن ، و بناء قدرات مؤسسية وتنظيمية تقدم خدمات نوعية لكبار السن بصورة فعالة.

#### ● وزارة العمل والشؤون الاجتماعية :

- تم تشكيل إدارة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة - وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القرار الأميري رقم (4) لسنة 2009، وتختص بما يلي:
1. الإسهام في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.
  2. تطوير وتنفيذ البرامج والخدمات اللازمة لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.
  3. توعية وتنقيف المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وتنفيذ برامج التدريب الموجهة للعاملين معهم، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.
  4. المشاركة في تمثيل الدولة في المؤتمرات والفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.
  5. تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

#### ● وزارة الداخلية :

- تقدم وزارة الداخلية العديد من الخدمات لكبار السن كما جاء في قرار وزير الداخلية رقم (17) لسنة 2008م بشأن إعفاء بعض الفئات من بعض رسوم الخدمات التي تؤديها وزارة الداخلية والشهادات التي تصدرها .

- كما تم يوم 2013/2/14 افتتاح قسم خدمات كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالمقر الرئيسي للإدارة العامة لجوازات المنافذ وشئون الوافدين ويهدف قسم خدمات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة إلى تبسيط وتسهيل الإجراءات والمعاملات التي تقدمها وزارة الداخلية للمواطنين والمقيمين، حيث يقدم المبنى جميع خدمات الوزارة من خلال موظفين مختصين من العنصر النسائي يقومون باستقبال كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة عند وصولهم الإدارة طلباً للخدمات ويعملون على إنجازها لهم، إضافة إلى الإشراف على الخدمات المقدمة لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بالإدارة العامة لجوازات المنافذ وشئون الوافدين، والتنسيق مع إدارات وزارة الداخلية لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن شموليتها وتلبية احتياجات هذه الفئات وتذليل أي مشكلات أو صعوبات قد تواجههم.

## ثانياً : التشريعات الخاصة والسياسات الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة من الدولة التي تضمن المساواة في تمتع كبار السن بالحقوق :

### • إستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية

لقد تم إعداد إستراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية المشروع رقم (4) الخاص بالمسنين :

و التي تهدف إلى بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين يرفع حقوقهم ويضمن مشاركتهم ويؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة والصحة.

ومن أهم المخرجات المتوقعة لهذه الإستراتيجية :

- 1-4 : تنشيط تمويل الخدمات المقدمة للمسنين من المؤسسات الخاصة
- 2-4 : ضمان مصدر دخل دائم وكافي للمسنين
- 3-4 : إشراك المسنين من الجنسين في قوة العمل والاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم
- 4-4 : رفع مستوى مشاركة المسنين في تخطيط البرامج المقدمة لهم والقضايا التي تخصهم
- 5-4 : توعية كبار السن وأسرهم بحقوقهم التشريعية والمجتمعية والمدنية وبطرق تمكينهم منها وتوعية المجتمع للتعرف أكثر على احتياجات الأسر التي لديها مسنين.

## • السياسة السكانية لدولة قطر أكتوبر 2009 في مجال تمكين المسنين

انطلقت السياسة السكانية لدولة قطر في أكتوبر 2009 وقد تضمنت السياسة السكانية لدولة قطر الهدف الإستراتيجي رقم ( 13 ) والذي نص على تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية والعامّة وقد وضعت أهدافاً مرحلية في سبيل تحقيق ذلك :

1. توفير مصادر دخل كاف للمسنين .
2. العمل على ضمان الخدمات الصحية والاجتماعية لهم .
3. حث الأسر على رعاية مسننيها ودعمها ومساندتها في تقديم واجباتها الاجتماعية نحوهم .
4. إنشاء وتطوير رعاية المسنين مع الحث على رعايتهم من قبل أسرهم .
5. تطوير نظام التقاعد ونظام التأمين بحيث يشمل جميع القطاعات ( العام والخاص والمختلط ) مما يوفر حياة كريمة للمتقاعدين مهما كان ميدان عملهم السابق .
6. تطوير طب الشيخوخة وتحسين منافذ خدماته ، والتوسع في خدمات رعاية طويلة الأجل سواء في المؤسسات الصحية أم عن طريق توفير خدمات للمنازل .

## • الإستراتيجية الوطنية التنموية ( 2011-2016 ) :

انطلقت الإستراتيجية الوطنية التنموية (2011-2016) في الثامن والعشرين من مارس 2011 ، حيث تحتوي على برامج من شأنها أن توفر أفضل مستويات الرعاية الصحية المتطورة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ، وتعتبر **إستراتيجية الحماية الاجتماعية** من بين الإستراتيجيات القطاعية الأربعة عشر المكونة لإستراتيجية القطاعية الأربعة عشر المكونة لإستراتيجية التنمية الوطنية ، ومن بين الأهداف التي حددتها الإستراتيجية ذات العلاقة بالمسنين ما يلي :

1. اعتماد آلية لمراجعة تشريعات الحماية الاجتماعية وتحديثها .
2. توسيع قاعدة بيانات فرص العمل المتاحة للفئات الضعيفة والمهشمة .
3. زيادة عدد المشاركين في برنامج الأسر المنتجة بنسبة 50% من بين المستفيدين من إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية .
4. توسيع القطاعات المشمولة في نظام التقاعد .
5. تخفيض الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى النصف .



كما عملت الدولة بموجب ب الإستراتيجية الوطنية للصحة ضمن إستراتيجية التنمية الوطنية المشار إليها أعلاه على تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية المقدمة لكبار السن من خلال الإستراتيجية الوطنية للرعاية المستمرة الذي ركز على مشروع رقم 3.1 على مستويات الصحة لفئة المسنين والتي شملت :

### أولا الرعاية المتقدمة للمسنين في المستشفيات :

وهذه الرعاية تنقسم إلى ثلاث مستويات من البرامج :

#### • برنامج الرعاية الحادة للمسنين

في مستشفى حمد العام والذي يتضمن رعاية المسنين من دخولهم إلى إدارة الطوارئ من قبل فريق طب العجزة والذي يعمل على استقرار الحالة ومواصلة العلاج إلى ضمان خروج المريض إلى المجتمع مره أخرى وفي هذا المستوى لا توجد أسر مخصصة لرعاية المسنين ولكن يتم علاجهم حسب تشخيص الحالة والمرض.

#### • برنامج الرعاية المتوسطة (الثانوية)

و يقوم بها فريق طب العجزة من متخصصين لعلاج المسنين من الأمراض التي تتطلب فترة أطول للعلاج والشفاء وهي تتضمن علاج الأمراض المزمنة والتي قد تؤدي إلى العجز في مستشفى الرميلة وهناك عدد محدد من الأسرة لعلاج مثل هذه الحالات في وحدتين متخصصتين واحده للنساء وأخرى للرجال من فئة المسنين وبصاحبها برامج التأهيل الطبي والمجتمعي لضمان عودة المريض إلى مجتمعه بطريقة آمنة وسليمة . كذلك يوجد عيادات متخصصة في هذا المستوى في جميع الاختصاصات المتعلقة في فئة المسنين على مدار الأسبوع.

#### • برنامج الرعاية التمريضية المستمرة

وهذا برنامج يبلغ سعته الحالية 80 سرير في مدينة حمد الطبية وهي يشمل الرعاية الطبيع والتمريض للمسنين والذين يعانون من بعض المشاكل الطبية وغيرها من الاجتماعية التي تحد من خروجهم إلى المجتمع ويتولى الرعاية فريق طبي من طب العجزة مع فريق متخصص من التمريض.

#### • برنامج التأهيل المجتمعي

وهو خُلق لتكوين بيئة شبه منزلية للمرضى تحت مظلة الرعاية الطبيع التأهيلي لضمان سهولة اندماج المسنين في المجتمع مره أخرى وتبلغ سعة البرنامج 76 سرير وتشمل الخدمات الطبية والتمريض والاجتماعي .

#### • الرعاية المنزلية

وهو برنامج قائم على فريق متخصص من التمريض مع طاقم من العلاج التأهيلي يقوم بزيارات منزليه على مدار الساعة لجميع المرضى من فئة المسنين .

## ثانياً الرعاية المتوسطة التأهيلية للمسنين :

و تنص الإستراتيجية إلى إن خدمات المسنين تجب إن تستمر لتشمل جميع المراكز الرعايية والتي من المقرر إنشاءها على جميع مستويات الدولة ( مقرر إنشاء 8 مراكز تأهيلية مجتمعية ) تتضمن فئة المسنين من خلال إنشاء عيادات متخصصة لعلاج وتأهيل المسنين وبرامج العلاج الطبيعي والوظائفي والنطق والبلع في جميع أنحاء الدولة لتكون بؤره لقيام مدن صديقه للمسنين تعمل على تسهيل استمرار عملية الرعاية الطبية والتأهيلية لهذه الفئة المستهدفة.

إما بالنسبة للرعايية المنزلية ( المستوى الرعايية الثاني ) فقد اتت الإستراتيجية الوطني للرعايية المستمرة لتحت على :

- توزيع نطاق خدمات الرعاية المنزلية بين نطاق الرعايية الصحية الأولية وبين مؤسسة حمد العام
- أقامه مراكز متخصصة للرعاية المنزلية في جميع أنحاء الدولة لتسهيل وصول الخدمة للمسنين
- تطوير الموارد البشرية الطبية والتدريبية لتغطية الكثير من الخدمات الطبي للمسنين
- وضع آليه لتقديم الأجهزة الطبية المساعدة من خلال مراكز الرعاية المنزلية لضمان توفرها للمسنين .

## ثالثاً الرعاية الصحية الأولية للمسنين :

وتضمنت الإستراتيجية نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية بالنسبة للمسنين وذلك :

- عمل برامج التوعوية والتدريبية للمسنين والأسر القائمة على رعايتهم.
- إقامة العيادات المتخصصة في علاج المسنين من خلال المراكز الصحية الأولية.
- العمل على ورش عمل وتدريبية للطواقم الطبي والتدريبية بكيفية التعامل مع المسنين .
- خلق الشراكة بين البيئة المحيطة والمراكز الصحية في عملية توفير خدمات المسنين في نطاق المناطق السكانية .

## • إصدار قانون خاص لحماية حقوق المسنين :

كما تم صياغة قانون حماية حقوق كبار السن في دولة قطر ، حيث تم تشكيل فريق عمل مشترك لدراسة وتطور التشريعات ذات الصلة بالمسنين بناءً على قرار الأمين العام للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة ( سابقاً ) رقم (4) لسنة 2011 م، حيث يتولى فريق العمل دراسة وتطوير التشريعات ذات الصلة بالمسنين لحماية حقوق المسنين المتعلقة بحقوقهم في مجالات الاستقلالية بالمشاركة وا لرعاية، وتحقيق الذات، والكرامة .، وقد تم وضع مسودة قانون حقوق كبار السن في دولة قطر ورفعها لأصحاب القرار السياسي في البلاد لمراجعته واعتماده وإصدار القانون فيما بعد .

## وفي الختام وجب التنويه عن بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة والمتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمسنين والتي تعتبر من أهم توصيات الورقة :

1. الإسراع في إصدار قانون حماية حقوق المسنين ، فمن التحديات الأساسية التي تواجه الدولة سن قانون يعمل على تهيئة بيئة مناسبة للمسنين يعزز حقوقهم في الاستقلالية والاشترك والرعاية وتحقيق الذات والكرامة والتسليم بتلك الحقوق وتمكينهم من تحقيقها و في المساواة و المشاركة الفاعلة في المجتمع، والحق في الحماية، والدفاع عن حقوقهم المدنية والمادية يعتبر من التحديات الهامة التي تواجه الدولة في تحديد الإطار القانوني لحماية حقوق المسنين حيث جميع الحقوق التي يحصل عليها المسن عبارة عن مجموعة من القوانين توزعت في عدة تشريعات وطنية بالدولة ومجموعة من القرارات الوزارية .
2. مراجعة القوانين المدنية والاجتماعية الصادرة في دولة قطر التي تنص على تقاعد الموظف عند سن معين وربط التقاعد بالقدرات البدنية والذهنية وليس العمر حتى لو تخطى السبعين من العمر .
3. دعوة الجهات ذات الاختصاص في دولة قطر إلى السعي في المحافل الدولية لتضمين حقوق كبار السن ضمن اتفاقية دولية أسوة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري عام 2006 واتفاقية حقوق الطفل عام 1989م .
4. ضرورة بناء قاعدة بيانات متطورة لكبار السن في دولة لتقدير الزيادة الفعلية للمسنين في السنوات القادمة لان تزايد عدد المسنين في دولة قطر هو أحد التحديات الراهنة نتيجة تطور الرعاية الصحية وارتفاع معدل العمر المتوقع للفرد، إذ من المتوقع أن تتضاعف أعداد المسنين ممن هم في سن ال (60) سنة من إجمالي السكان التي هي الآن 2.2% 2012 وفي سنة (2050) م لتصبح 27.9، إن النمو في عدد المسنين سيخلق تحدي في كيفية التعامل مع هذه الزيادة وكيفية تأمين الخدمات التي تحتاجها والتي سيزداد الطلب عليها من رعاية صحية شاملة، وضمان اجتماعي وأمني، وسكني.
5. تبني سياسة إعلامية تثقيفية تعمل على تأسيس وعي اجتماعي ونفسي جديد بقضايا كبار السن تتفاعل مع التحولات التي يمر بها المجتمع.
6. تحديد الاحتياجات والمتطلبات الفعلية اللازمة لحل المشكلات التي يتعرض لها المسنين الصحية والاجتماعية، النفسية، الاقتصادية، والتعليمية والأمنية (السرقه والاعتداء سواء العاطفي أو الجسدي أو المادي، والحوادث) حيث تشكل هذه المشكلات التحدي الأكبر على مستوى الدولة وأيضاً على مستوى العاملين في مجال رعاية المسنين عند التعامل معها لتذليلها ولجعل حياة المسنين أكثر رفاهية وأمناً .
7. التزام جميع الجهات بالدولة على منح كبار السن تسهيلات خاصة في مختلف مجالات الحياة اليومية بما في ذلك تسهيل تقديم المعاملات والخدمات للمسنين وتجنبيهم فترات الانتظار الطويل لإنجاز تلك المعاملات.

